الانظار عن قرار هيئة الامم وتوجيهها نحو الكلام الذي يقال — بصورة غير جدية ابدا — حول احياء الوساطة الامريكية من جديد والعودة الى مشروع اجراء محادثات عربية اسرائيلية غير مباشرة في نيويورك تحت اشراف سيسكو او مسؤول اخر كبير من وزارة الخارجية الامريكية ، وهو المشروع الذي كان قد أشار اليه الرئيس السادات في مقابلته مع مجلة « نيوزويك » الامريكية (٦ كانون الاول ١٩٧١) حيث ذكر انه طلب من الدكتور مراد غالب تمثيل مصر في هذه المحادثات . وعلى صعيد اخر لا بد من الاشارة ايضا الى التطورات الاخرى التي جرت في هيئة الامم بالنسبة للنزاع في الشرق الاوسط :

(١) في النصف الثاني من شهر تشرين الثاني ابلغ يو ثانت مجلس الامن الدولي بأنه لم يتمكن من ارسال بعثة دولية للتحقيق في اوضاع القدس كما طلب منه المجلس سابقا بسبب رفض اسرائيل التعاون مع المنظمة الدولية في هذا الموضوع (راجع « شؤون فلسطينية » ، عدد ٥ ، ص ٢١٥) .

(٢) اتخذت اللجنة السياسية الخاصة في هيئة الامم في اوائل كانون الاول مجموعة قرارات جديدة تندد بأساليب اسرائيل في التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين . وافقت اللجنة ، بهذا الصدد ، على قرار يدعو اسرائيل الى عدم تدمير اية منازل اضافية تابعة للاجئين او نقلهم من مخيماتهم ، كما وافقت على قرار آخر يعرب عن « قلقها العميق » لان حقوق الشعب الفلسطيني الاساسية والثابتة قد أنكرت عليه كما منع من ممارسة حقه في تقرير المصير . واكد القرار ان ممارسة هذه الحقوق أمر ضروري لقيام سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط . بالاضافة الى ذلك وافقت اللجنة على قرار آخر يلاحظ « بأسف عميق » ان اعادة اللاجئين او التعويض عليهم لم يتحققا حتى الان، ثم ناشدت اللجنة كافة الدول التبرع بسخاء لوكالة الغوث .

(٣) في النصف الثاني من كانون الاول وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة على مشروع قرار يدعو اسرائيل الى نقض الاجراءات التي اتخذتها في الاراضي العربية المحتلة والسماح لسكان هذه الاراضي الذين فروا او ابعدوا بالعودة الى منازلهم . وقد تضمن القرار تقرير اللجنة السياسية الخاصة المستند الى تقرير لجنة هيئة الامم الثلاثية التي عهد اليها التحقيق في الاجراءات الاسرائيلية التي تنتهك حقوق الانسان في الاراضي المحتلة . ودعا القرار اسرائيل الى الامتناع عن كل سياسة او اجراء يؤديان الى : (أ) ضم اي جزء من الاراضي العربية المحتلة . (ب) انشاء مستعمرات اسرائيلية في هذه الاراضي ونقل بعض سكانها المدنيين الى اراض محتلة أخرى . (ج) تدمير او نسف القرى او الاحياء او المنازل ومصادرة الممتلكات او استملاكها . (د) اجلاء سكان الاراضي المحتلة او ابعادهم او نقلهم او طردهم . (هـ) انكار حقوق اللاجئين والمشردين في العودة الى ديارهم . (و) اساءة معاملة المعتقلين والسجناء او تعذيبهم . (ز) فرض العقوبات الجماعية .

كما اكد القرار ان كل الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل للاستيطان في الاراضي المحتلة ، بما فيها القدس المحتلة ، باطلة كليا ولاغية المفعول . وحث القرار اسرائيل على الانصياع لمواثيق جنيف بالنسبة لحماية المدنيين في زمن الحرب . كذلك طلب من اللجنة الدولية الثلاثية مواصلة عملها ، بالتشاور مع الصليب الاحمر الدولي ، لصيانة حقوق الانسان في الاراضي المحتلة .

اما بالنسبة للاتحاد السوفياتي فقد كان ارتياحه ظاهرا لانكشاف حقيقة السيناريو الامريكي في موضوع الوساطة في النزاع العربي الاسرائيلي بعد قرار شحن طائرات الفانتوم لاسرائيل ، خاصة وان القيادة السوفياتية كانت قد وجهت نقدا شديدا ومتكررا ضد محاولات الولايات المتحدة الهيمنة على مساعي التسوية وتحويلها الى مسألة امريكية صرف ، كما وجهت النقد ايضا الى ميل الموقف العربي الرسمي نحو القبول بالوساطة والاعتماد على الوعود التي رافقتها . ومن الملفت للانتباه ان مصادر الاعلام السوفياتية ذكرت ما معناه ان قرار شحن طائرات الفانتوم لاسرائيل يشكل « نهاية المهزلة » ، اي مهزلة الوساطة الامريكية المنفردة وقبول الجانب العربي بها كل هذه المدة ، ثم تجميدها ونسفها ، من قبل اصحابها ، بصورة مذلة اعطت اسرائيل كل ما تريد ولم تقدم للجانب العربي اي تنازل من قبل القوى المعدوة مهما كان بسيطا . وبطبيعة الحال ندد الاتحاد السوفياتي بقرار شحن الفانتوم واعتبره تشجيعا لاسرائيل